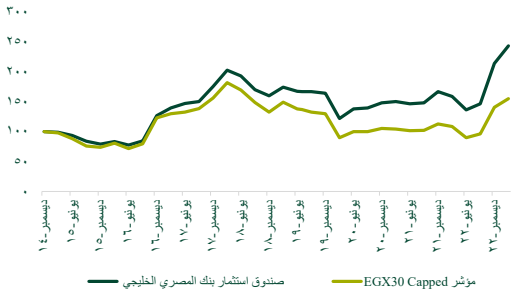


محفظه الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٢	١٣,٦%
المعاد منذ بداية العام	١٣,٦%
٢٠٢٢	٢٨,٣%
٢٠٢١	١٢,٨%
منذ ٥ سنوات	١٩,٩%
منذ التأسيس	٨١٩,١%

الاداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي  
الربع الأول ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية  
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أدون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقاً للسياج المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبوة أسبوعية للمستثمرين  
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع  
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو-١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٣٩٢,٦٠ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٢٣,٤٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGULBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٧

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعدي مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	١٩٣٤٢
تليفون	+٢٠٢٠٣٧١١٦٨٤٨
فاكس	http://www.eg-bank.com/
العنوان الإلكتروني	

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٢ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ٤,٩% منذ بداية العام وحتى ٢ فبراير ٢٠٢٢ مدفوع بشكل أساسي بانخفاضات أن سياسة البنك الفيدرالي التقشفية متبداً في ظل بلوغ التضخم ذروته و أن ضعف الطلب سينجر البنك الفيدرالي على التوقف عن رفع أسعار الفائدة و وجود احتمالية لبدء سياسة توسعية بحلول نهاية العام. لكن تراجع شهية المستثمرين عقب ذلك لسببين: (١) ظهور بيانات عن قوة سوق العمل الأمريكي و انخفاض مستوى التضخم بصورة أقل من المتوقع في يناير ٢٠٢٢ (٢) التخوف من أزمة مالية عالمية في ظل أزمات البنوك العالمية خاصة بنكي سيلينغز والي و كرايبي سويس. و قد تعافت الأسواق بالاحتياط و هو ما أدى إلى انخفاض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ٤,٧% خلال الفترة من ٢ فبراير ٢٠٢٢ حتى ١٥ مارس ٢٠٢٢ لينتفض المدد منذ بداية العام إلى ١,٤%.

لكن عقب ذلك تطورت الأسواق العالمية قوة و ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ٥,٥% خلال الفترة من ١٥ مارس وحتى نهاية الشهر ليهيئ الربع الأول من ٢٠٢٢ مرتفعة بـ٧,٣%. نتعد أن قوة السوق كانت مبنية على افتراضية أن تاريخياً عندما يتجه البنك الفيدرالي الأمريكي بسياسة تقشفية لفترة من الزمن تنتهي هذه السياسة بأزمة في قطاع البنوك و هو ما سيؤدي إلى فترة من التباطؤ أو الكساد الاقتصادي مما يعني أنه لا يوجد رفع جديد لأسعار الفائدة.

نتعد أن أزمة قطاع البنوك المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ستجبر البنك على تفرقة موازكها المالية و هو ما سيؤدي إلى قيامهم برفع أسعار الفائدة على الودائع من أجل الحفاظ على قاعدة العملاء. سعودي رفع أسعار الفائدة على الشركات إلى عدم التوسع و هو ما سيؤدي إلى تأجيل الخطط الاستثمارية و هو ما سيجد من نسب النمو و يؤدي إلى ضعف الطلب المحلي و بناء عليه يعتقد المستثمرين أن البنك الفيدرالي لن يقوم برفع الفائدة عن المستوى الحالي ٤,٧٥ - ٥,٠٠% في حين أن نسب التضخم ستستفرض بصورة كبيرة نظراً للتباطؤ الاقتصادي و هو ما قد يجعل البنك الفيدرالي يبدأ سياسة توسعية قبل نهاية ٢٠٢٢.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع منذ بداية العام وحتى ٢٦ يناير ٢٠٢٢ بـ ١,٠٠% ثم بدأ الانخفاض مع تخوف المستثمرين من تباطؤ الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تراجع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بـ ١,٠٦% خلال الفترة من ٢٦ يناير ٢٠٢٢ حتى ١٦ مارس ٢٠٢٢ ليحتل عائد المؤشر لسالب ١,٦%. عقب ذلك ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بـ ٥,٢% خلال الفترة من ١٦ مارس وحتى نهاية الشهر ليهيئ الربع الأول مرتفعاً ٣,٥%.

نتعد أن مستوى التضخم في الأسواق الناشئة سيبدأ في الانخفاض و هو ما سيؤدي إلى خفض أسعار الفائدة عندما يهيئ البنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته التقشفية. بالإضافة إلى ذلك تعافي الاقتصاد الصيني سيؤدي إلى دعم نسب النمو في الأسواق الناشئة و هو ما سيعطي دفعة للأسواق الأسيه خاصة إذا بدأ الدولار الأمريكي في الانخفاض أمام العملات الأخرى.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الربحية للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي و تأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٢,٧ مرة و هو أقل بحدود ١٥% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٤,٨ مرة. نود الإشارة إلى أنه في ظل السياسة التقشفية المخططة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي فمن الطبيعي أن تتداول الأسواق الناشئة بنسب أقل من المتوسط التاريخي و لكن بما أننا في نهاية مرحلة السياسة التقشفية نتوقع أن تعود الأسواق الناشئة التداول على متوسطها التاريخية.

سوق الأسهم المصري

تحرك السوق المصري في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع مؤشر EGX30 بـ ٢٠,٧% منذ بداية العام وحتى ٩ فبراير ٢٠٢٢ ثم بدأ في الانخفاض مع تطلب الأسواق العالمية لينخفض بـ ١٣,٤% منذ ٩ فبراير ٢٠٢٢ حتى ٢٢ مارس ٢٠٢٢ لينتفض المدد منذ بداية العام إلى ٤,٥%. عقب ذلك ارتفع مؤشر EGX30 بـ ٧,٦% خلال الفترة من ٢٢ مارس وحتى نهاية الشهر ليهيئ الربع الأول مرتفعاً ١٢,٥%. من الجدير بالذكر أن أداء السوق بالدولار الأمريكي أقل من الأسواق العالمية حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري بـ ٩,٩% خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ و هو ما يعنى انخفاض قيمة السوق بـ ٩,٩% بالدولار الأمريكي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٩,٢% في ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٤٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٥٢,٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً جيداً مستفيداً من زيادة أسعار الفائدة. نتعد أن أرباح الشركات ستحقق نمو جيد في ٢٠٢٢ مدفوعاً بمتوسط سعر صرف أعلى في ظل أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للجنيه المصري كان ١٩,٢٦ جنيه مصري في ٢٠٢٢ في حين أن سعر الصرف الحالي يقدر بـ ٢١,٠٠ جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ١٠% خلال ٢٠٢٢ و هو ما سيعكس على أرباح القطاع المالي بصورة كبيرة خلال ٢٠٢٢.

من الجدير بالذكر أن مضاعف ربحية السوق قد انخفض خلال ٢٠٢٢ حيث ارتفعت أرباح الشركات بـ ٣٩,٢% في حين أن مؤشر EGX30 ارتفع بـ ٢٢,٢%. و هو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي و عجز الميزان التجاري. يتداول السوق المصري حالياً تداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٧,٨ مرة و هو أقل بحدود ٢٧% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٠,٧ مرة.

و بناء عليه نتعد أن تطبيق نظام صرف مرن و المضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و التوسع في تنظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معاونته التداول على مستوياته التاريخية. لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حالياً مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري و هو ما سيديم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.